

عروض الرسائل العلمية

أثر القيادة التحويلية على ثقافة الفساد الإداري في المجتمع الليبي وآليات

مكافحته: دراسة ميدانية ببعض القطاعات الإدارية بمدينة طرابلس*

أ.د. مصطفى عمر التير**

مقدمة

أصبحت ظاهرة الفساد الإداري أشبه بالوباء الخطير الذي يكاد يهدد أغلب المنظمات، عامة كانت أو خاصة، في كل دول العالم. وقد أمتد تأثير هذا الأمر ليشمل حكومات بعض الدول. فصار الموضوع يحتل أهمية متزايدة لدى عدد كبير من الدول خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين حتى الآن. فقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة من قبل كثير من الحكومات والمنظمات الدولية من أجل تشخيص هذه الظاهرة، والتعرف على أسبابها، وذلك من أجل الحد من انتشارها، واتفقت على تخصيص يوم عالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف التاسع من ديسمبر من كل عام. وبالرغم من صعوبة هذا الموضوع وحساسيته للأفراد والمنظمات، والحكومات فإن المتتبع لما يكتب حوله يلمس بوضوح مدى تزايد البحوث والدراسات العلمية التي جعلت من الفساد محوراً لاهتمامها. ويجدر القول: أنه لا يمكن فهم ظاهرة الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والاجتماعي من خلال اللوائح، والقواعد التنظيمية، والهيكلية الإدارية للمؤسسات دون فهم خصائص الإنسان وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة به، وما ليبييا إلا نموذجاً معبراً عن هذه الظاهرة بوجوهها المختلفة.

إن الإدارة الرشيدة عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وإحدى أعمدة مرحلة الإعداد لبناء الدولة المدنية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات إلا أن ذلك يتطلب في حالة مثل ليبيا، أولاً: إدراك حجم الضرر الذي لحق بالعنصر البشري الذي يمثل محور عملية التنمية، إضافة إلى ما تعرضت له مؤسسات

* علي محمد الرياني . ثقافة الفساد الاداري في المجتمع الليبي واليات مكافحته : دراسة ميدانية ببعض القطاعات الادارية بمدينة طرابلس ، قسم علم الاجتماع - مدرسة العلوم الانسانية . الاكاديمية الليبية - طرابلس، 2014. (اطروحة دكتوراه)

**استاذ علم الاجتماع ، جامعة طرابلس والأكاديمية الليبية

الدولة الليبية وعلى رأسها الوزارات والشركات العامة من عمليات تخريب ممنهج. ويظهر ذلك واضحاً في إلغاء القوانين المعمول بها، وما تبع ذلك من قرارات وإجراءات تعسفية قمعية تم بموجبها إلغاء حق الملكية، كما ألغيت مؤسسات وشركات خاصة وعامة، في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما شملت قرارات إلغاء ديوان المحاسبة الذي كان يشكل دعامة رئيسة لفحص ومراجعة حسابات المؤسسات والمشروعات التي تسهم فيها الدولة. وألغت التجارة الحرة بعد تصنيفها على أنها ظاهرة إستغلالية، كما احتكرت بعض الجماعات لنفسها كافة الأنشطة الاقتصادية. وأجبر الليبيون على الانتظام في صفوف وطوابير لساعات طويلة أمام الجمعيات الاستهلاكية، والأسواق والمنشآت العامة، وصنفت حينها بأنها ظاهرة حضارية.

وقد تولد عن هذه الإجراءات فساد إداري استشري في جميع مناحي الحياة بما في ذلك المستويات العليا في الحكومة نفسها، حيث غرقت فيه القيادات المديرة للمؤسسات، وكذلك الرجال النافذون في الدولة. وهكذا امتدت الآثار السلبية لتلك المرحلة مدة أربعة عقود بحيث شملت أجيالاً من مختلف الفئات والأعمار، وفي جميع أنحاء البلاد، وفي كل المجالات والقطاعات الليبية الرسمية وغير الرسمية. وفي ظل سيادة اللجان الشعبية والثورية التي أحكمت سيطرتها على مفاصل الدولة، وعلى مراكز صنع القرار فيها، عمت مظاهر سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي والأخلاقي مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكانت هذه بداية لبرنامج ممنهج لتحطيم نسق القيم الاجتماعية. وأدت هذه المظاهر في مجملها إلى إفقار المواطن وحرمانه من مقومات الحياة الإنسانية الكريمة. إضافة إلى ما أدت إليه من تصدع في البناء الاجتماعي وتفكك في المنظومة الأخلاقية، والقيم، والمعايير الاجتماعية. لما تتسم به من خطورة.

وكانها فيروس يحمل عدواه إلى كافة القطاعات. ومن بين الانعكاسات السيئة للفساد بأنواعه تحوله إلى ثقافة سائدة، أو ما يسمى "ثقافة الفساد" المقترنه بكل الظروف السلبية المصاحبة له، بحيث يكتسب الفساد نوعاً من الشرعية في الشارع، وفي المعاملات الرسمية اليومية، ويرسخ كنمط سلوكي لإشباع الحاجات المختلفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وبهذا تحول الفساد من كونه عملاً منبوذاً اجتماعياً وأخلاقياً وقيماً إلى عمل يلقي الإستحسان ويندمج ضمن المنظومة الإيجابية للأخلاق والأعراف. بحيث أصبح الفساد من قبل بعض الناس نوعاً من الذكاء، أو الحذق. وعليه جاء في تقرير منظمة الإحصاء والشفافية السنوى الخاص بالفساد في العالم الصادر عام (2010) أن ترتيب ليبيا قد

تراجع إلى أربع خانوات عما كان عليه عام (2008). واحتلت ليبيا الخانة 130 في القائمة التي ضمت 180 دولة بعد ما كانت تقع في المرتبة 126 وهو ما يعني أنها لا تزال في ذيل القائمة. كما قسمت منظمة الشفافية الدولية دول العالم للعام (2011) إلى عشر مجموعات حسب حالة الفساد فيها، بحيث تشير المجموعة الأولى إلى الدول الأقل فساداً وتشير المجموعة العاشرة إلى الدول الأكثر فساداً وقد جاء ذكر ليبيا في المجموعة الثامنة بحيث كان ترتيبها 168 من بين 183 دولة. وفي تقرير سنة (2013) جاءت ليبيا ضمن الخمسة دول الأكثر فساداً في العالم. وهو ما يعني أنها في حالة فساد مستمر ومتزايد. إن التغيير الاجتماعي السريع والاستبدال الذي مر به المجتمع الليبي هما المسئولان عن إفراز المشاكل الاجتماعية، وذلك لان الاستبدال والفساد وجهان لعملة واحدة. كما أن الحكم الاستبدادي والتسلطي يصنع له أنصاراً وأعواناً من الفاسدين والمفسدين.

بحيث يصبح (الفساد) علاقة بين الأفراد سلوكاً اجتماعياً، يدفع رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي المؤلفه التي تشكل الإطار العام للمصلحة العامة. كما انعكست آثاره المتعددة بدرجات متفاوتة على اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وظهرت أشكال عديدة من الفساد الاجتماعي، كالرشوة، والتزوير والاختلاس، والتحايل، والمحسوبية، والمحاباة، ونهب المال العام، وغسيل الأموال، والابتزاز، واللامبالاة، والانحرافات السلوكية والوساطة. وواضح أن مثل هذه السلوكيات تقود إلى حالة من التفكك الاجتماعي.

وهنا يمكن القول بأن الفساد أصبح ثقافة عامة لا يكاد يفلت عضو من أعضاء المجتمع من أضرارها بسبب تجذرها في ثقافة. لقد صار الفساد أحد وسائل الحياة اليومية، حيث لا يكاد يوجد شخص في المجتمع لا يسهم في ممارسة الفساد الإداري ولو مضطراً لإتمام إجراءاته اليومية الإدارية. وهو مقتنع بمجموعة من التبريرات من أجل إتمام ذلك. وهكذا صار لثقافة الفساد أدواتها المادية وتبريراتها المعنوية وهي في ذلك مستندة إلى الأمثال الشعبية التي تشجع وتبرر على ذلك. وبناء عليه، يبرز سؤال مهم هل أصبح الفساد الإداري يمثل جزءاً من ثقافة المجتمع الليبي؟.

ولهذا تأتي أهمية هذا البحث من خلال تطرقه لموضوع يشغل اهتمام كثير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وهو انتشار مظاهر

الفساد الإداري والمالي في الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، حيث يمثل الفساد الإداري والمالي إحدى الآفات الاجتماعية التي تواجهها الدولة وأحد معوقات التنمية التي تحد من نمو المجتمع وتطوره. وهذه الوضعية تؤدي إلى نتائج خطيرة وخاصة عندما يصل الأمر إلى تبريرها ببعض المفاهيم الثقافية للمجتمع. ولا يمكن إجراء أية معاملة دون أن تخضع لأي شكل من أشكال الفساد ويأتي في مقدمتها انهيار النظام القيمي للأفراد وانحرافهم عن تحقيق أهدافهم بالطرق المشروعة. كما تسهم نتائج هذا البحث في الكشف عن حجم الآثار السلبية التي تنتج عن المبررات التي تشجع ثقافة الفساد. إضافة إلى ذلك فإن الباحث يحاول اقتراح الحلول والسياسات العامة التي يمكن أن تقلل أو تحد من انتشار ثقافة ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي. ويمكن إجمال مبررات اختيار هذا البحث في الاعتبارات التالية:

1- إعداد دراسة وصفية عن واقع مظاهر ثقافة الفساد الإداري والمالي في المجتمع الليبي، كتنفسي الوساطة والمحسوبية والرشوة والمحاباة والتحايل. كذلك تسهم نتائج هذا البحث في الكشف عن التبريرات التي تجعل من الفساد عملية ضرورية ومستمرة داخل الحياة الاجتماعية.

2- قد يشجع هذا البحث دارسين آخرين على تناول موضوعات جديدة تتصل بالشأن الاجتماعي المتعلقة بهذه الظاهرة. لما سيوفره هذا البحث من بيانات ومعلومات قد تساعد الباحثين على انتقاء واختيار موضوعات أخرى للبحث والدراسة. وقد اعتمد الباحث في تحديد المشكلة على الأهداف الرئيسية التي حددها عند اختيار الموضوع في النقاط التالي:

- 1- التعرف على أبرز مظاهر الفساد الإداري في المجتمع الليبي؟
- 2- معرفة العوامل التي تؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري؟
- 3- التعرف على كيفية التعامل مع الفساد الإداري عندما يكون جزءاً من ثقافة المجتمع على الرغم من معرفة سلبياتها؟
- 4- إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في القضاء أو الحد من انتشار مظاهر الفساد الإداري داخل المجتمع؟

تساؤلات البحث: يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أبرز مظاهر الفساد الإداري في المجتمع الليبي؟
- 2- ما الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري في المجتمع الليبي؟
- 3- ما مدى استجابة أفراد المجتمع الليبي لتقافة الفساد الإداري؟
- 4- ما هو دور القوانين والقرارات التي تتخذها الدولة للحد من مظاهر الفساد الإداري؟

ولقد تناول هذا البحث عينة قوامها (330) مبحوثاً من الموظفين والموظفات وقد تم اختيار العينة بأسلوب العينة العمدية، وذلك لعدة إعتبارات من بينها: سهولة الحصول على عينة مريحة تفيد في نفس الوقت تحقيق أهداف البحث، وصعوبة تحديد الإطار العام لمجتمع البحث.

ولقد تحددت مشكلة البحث في معرفة مظاهر ثقافة الفساد الإداري في المجتمع الليبي وآليات مكافحته، وقد تم استخدام الإستبيان المغلق كوسيلة لجمع بيانات الدراسة. وقد احتوى هذا الإستبيان قسمين إثنيين: تضمن القسم الأول: بعض المتغيرات التي تتعلق بخصائص العينة الاجتماعية والاقتصادية، وتضمن القسم الثاني مجالات تقابل المحاور الأربعة المراد اختبارها امبريقياً. وقد أجريت دراسة استطلاعية مصغرة، لغرض التعرف على مدى قابلية الموضوع للدراسة، ومدى وضوح عبارات الإستبيان وما إلى ذلك. وتم تعديل بعض عبارات الإستبيان. وأجريت الدراسة النهائية، وحسب صدق وثبات أداة الدراسة.

عموماً فالأطروحة تمتاز بما بذله الباحث من جهد علمي في اختياره موضوع من الموضوعات الساعة وهو أنتشار الفساد المالي والإداري داخل المجتمع والذي يعد أحد معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعتبر في حد ذاته إثراء للمعرفة. إضافة إلى أن الباحث صاغ بحثه بأسلوب علمي جيد، وهذا انعكس إيجابياً على فصول الأطروحة. كما ناقش هذه الأطروحة نخبة من المتخصصين كلاً في مجال تخصصه العلمي والمعرفي.